SEEDS
For Legal Initiatives

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

"الحريات والإنتخابات"

تقرير إجتماع المائدة المستديرة

في السابع من ديسمبر 2021، عَقدت نواة للمبادرات القانونية - SEEDS For Legal Initiatives اجتماع بعنوان "الحريات و الانتخابات" بدعم من مؤسسة كونراد أديناور - برنامج سيادة القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (KAS)
بَحث هذا الاجتماع أهمية الإنتخابات الحرّة في مجتمع ديمقراطي وناقش مع ضيوف خبراء توصيات ملموسة يمكنها أن تضمن حرية المشاركة، التمثيل المُعادل والوصول إلى المعلومات خلال الإنتخابات النيابية اللبنانية لعام 2022 .

"الحريات والإنتخابات"

تقرير إجتماع المائدة المستديرة

الضيوف الخبراء هم:

فيليب بريمر - مدير برنامج سيادة القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة كونراد أديناور KAS

حسين الشريف - صحفي وباحث في"مهارات".

نزار عواد – مستشار في الشؤون الجندريّة في منظمة "أوكسفام".

سينثيا شدياق - مستشارة قانونية في لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بشؤون المرأة والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

فيرينا العميل - ناشطة سياسية.

لوري هايتيان - خبيرة النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا والمنسقة العامة لحزب "تقدم".

علياء إبراهيم – الشريكة المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة "درج ميديا".

علي سليم - المدير التنفيذي في "LADE".

طارق خليل - عضو مبادرة "صوتي".

ديانا منعم - المديرة التنفيذية في "كلّنا إرادة".

علي مراد - مستشار قانوني في "كلنا إرادة".

ليال صقر - المديرة التنفيذية في نواة للمبادرات القانونية - SEEDS.

ميريام صفير - مديرة المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية.

جاد شحرور - مسؤول الاتصالات في مؤسسة سمير قصير.

أدارت الاجتماع رولا نجم أبو مراد، صحافية وباحثة في نواة للمبادرات القانونية - SEEDS.

مقدمة:

بَدأ الإجتماع بكلمة ترحيبيّة من قبل المديرة التنفيذية ل SEEDS، ليال صقر، والتي أوضحت أن الحريات والإنتخابات هما من أهم الركائز للديمقراطية وأكدت على أهمية حماية الحريات وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة في موعدها.
ثم تحدّث فيليب بريمر، مدير برنامج سيادة القانون في منظمة "KAS" في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، عن الشكوك العديدة حول إجراء الإنتخابات النيابية لعام 2022 وشدّد على أهمية ألّا ندع هذه الشكوك تزيد، بل على العكس، يجب ألّا نفقد الأمل أبداً، وينبغي ألّا نتوقف عن النضال من أجل حصول الإنتخابات في موعدها الدستوري من أجل سيادة القانون في هذا البلد.
ولا يجب أن ننسى حقيقة أن حدوث الإنتخابات في موعدها هو أمر دستوري "بديهي" وليس مسألة حظّ أو محض صدفة. واجتماع اليوم هو جزء من هذا النضال.

المحور الاول: أفضل الممارسات من اجل ديمقراطية الانتخابات:

أكّد المتحاورون في المحور الأول من النقاش على ضرورة ممارسة الحق في التصويت وعلى أهمية الحثّ على زيادة نسبة التصويت التي يمكنها أن تُسهم في إحداث التغيير في نتائج الإنتخابات المُرتقبة.
إن هذا الحق مَكفول في المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المُلزم للبنان.
وهو أيضاً مُصان في الدستور اللبناني الذي يحمي حرية التعبير، والحق في التصويت الذي يُعتبر من الحقوق السياسية الأساسية للمواطنين.

كما تمّت مناقشة القانون الإنتخابي الحالي والإجراءات الإنتخابية التي لم تُراع مبدأ المساواة بين الناخبين وبين المرشحين، والتي تنتهك المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقرار المجلس الدستوري الصادر في العام 1996 والذي شدّد على أهمية تطبيق مبدأ المساواة في أي قانون إنتخابي.
كما أن غياب وحدة المعايير في تحديد الدوائر الإنتخابية واعتماد حواصل إنتخابية متفاوتة، واعتماد سقف إنفاق إنتخابي عالي، واعتبار "بدل نقل الناخبين" إنفاق إنتخابي مشروع، ولكن وعلى الرغم من كل هذه الشوائب، يعتبر قانون الإنتخابات لعام 2018 أفضل من القوانين السابقة إنما يجب العمل على تعديله ليُصبح أكثر عدالةً وإنصاف.

كما عَبّر الخُبراء عن قلقهم المُتزايد بشأن السيطرة التي تمارسها الطبقة السياسية على الناخبين بالإضافة إلى ممارسات الأحزاب الحاكمة غير الديمقراطية التي تَحرم المواطنين من حقّهم في التصويت بحرية وتُعيق المشاركة الفعّالة للمجموعات الناشئة والتي تَسعى إلى التغيير.

التوصيات :

- تعزيز الحريات والحق في حرية التعبير إستعداداً للإنتخابات القادمة.
- كسر حاجز الخوف من أحزاب السلطة.
- نشر الوعي على أهمية المشاركة في الإنتخابات القادمة خاصة لمُعارضي الطبقة الحاكمة.
- الدّفع من أجل إنشاء "ميغا سنتر" أي الحق في التصويت في مكان السكن الأمر الذي يضمن مزيداً من الحرية للمقترعين في التصويت بعيداً عن ضغوط العائلة والأحزاب السياسية الحاكمة.
- تمكين المجموعات التي تَسعى للتغيير من توحيد صفوفها وإنشاء تحالف يُعزّز التنسيق والتشبيك فيما بينها.
- تشجيع كافة المناطق على التعبير عن آرائها واحتياجاتها وتكوين خطابات محليّة تَعكس خصوصية كل منطقة.
- تعزيز الرقابة قبل الإنتخابات وأثناءها وبعدها لضمان الشفافية والحدّ من الزبائنية ومُحاولات الطبقة الحاكمة الإلتفاف على القانون وتطبيقه بشكل يتلاءم ومصالحها.

المحور الثاني: مشاركة وتمثيل النساء والشباب والفئات المهمشة:

وقد تطرّق المُتحاورون في المحور الثاني إلى النّضال النسوي في لبنان الذي يَعود تاريخه إلى عام 1953 عندما رفضت المنظمات النسوية بشدّة التمييز الجندري ضد النساء غير المُتعلّمات من خلال حرمانهنّ من حق التصويت ولا بدّ من البناء على هذا التاريخ الطويل من النضال والإنجازات. من الناحية القانونية، لبنان مُلزم بالمعاهدات الدولية التي تحمي حقوق جميع الأفراد بمن فيهم النساء.

إلا أنّ الإستعراضات الدورية تُصدر توصيات غير مُلزمة للحكومات. ويُدرك السياسيون اللبنانيون جيداً أن هذه التوصيات لا تَرقى إلى ما هو أكثر من مجرّد نصائح، ونادراً ما تُؤدي إنتهاكات المعاهدات إلى أي تداعيات أو عواقب.

وكثيراً ما يُقدّم السياسيون تنازلات تافهة عديمة الأهمية لإعطاء الإنطباع بأنّ التغيير جارٍ كمَنح مثلاً بعض المقاعد للزوجات أو الأخوات أو البنات الأمر البعيد كلّ البُعد عن التمثيل النسوي الحقيقي، والتغيير المطلوب من ناحية المساواة الحقيقية المنشودة بين النساء والرجال.

إنّ العديد من الجماعات السياسية، سواء التقليدية منها أو الناشئة، بدأت في الإستجابة لمطالب الحركة النسائية. وسواء فعلوا ذلك لِلعب "البطاقة الجندرية التقليدية" أو لأنهم يُؤمنون فعلاً بأهمية التمثيل المتساوي، فإنّ حجز حصة 30٪ للنساء في مراكز القرار يُعتبر إنجازاً وخطوة أولى في الإتجاه الصحيح.

كما ناقش الخُبراء الدّروس المُستقاة من تجربة الشباب في الشأن العام خاصّةً بعد 17 تشرين وشدّدوا على أهمية الخطاب المَبني على قِيَم العلمانية والنسوية.
"لا شك أن التغيير هو نتيجة تراكمات ثابتة وربّما بطيئة ولكن في الإتجاه الصحيح. سيكون هنالك لحظة تحوّل، مثل السابع عشر من أكتوبر/تشرين الأول، والتي من الممكن أن تَقلب كل شيء رأساً على عقب وبسرعة." كما أشارت (فيرينا العميل) في المحور الثاني من النقاش.

وبالإضافة إلى ذلك، تم التطرّق للتحديات العديدة التي يُواجهها مجتمع الميم عين في لبنان.
وكانت قد حدّدت دراسة أجرتها منظمة "أوكسفام" في لبنان ثلاث إحتياجات ذات أولويّة بالنسبة لمجتمع الميم عين:
(1) الأماكن الآمنة والمساكن التي تأثرت أكثر بالأزمة الإقتصادية وانفجار مرفأ بيروت الذي أثّر على المناطق التي تُعتبر تقليدياً آمنة لأفراد مجتمع الميم عين؛
(2) إمكانيّة الحصول على المساعدة وخدمات الرعاية الصحيّة وغيرها من الخدمات الأساسية والتي عادةً تستفيد منها الأسر، وتَستَبعد فئات الكوير وإن كان ذلك عن غير قصد؛
(3) الحصول على خدمات الصحة العقلية التي تُعَدّ مَطلباً للجميع في ظل الظروف الراهنة، ولا سيما لمجتمع الميم عين، فهم دائماً يكونوا من بين أكثر المتضرّرين خلال أي أزمة.

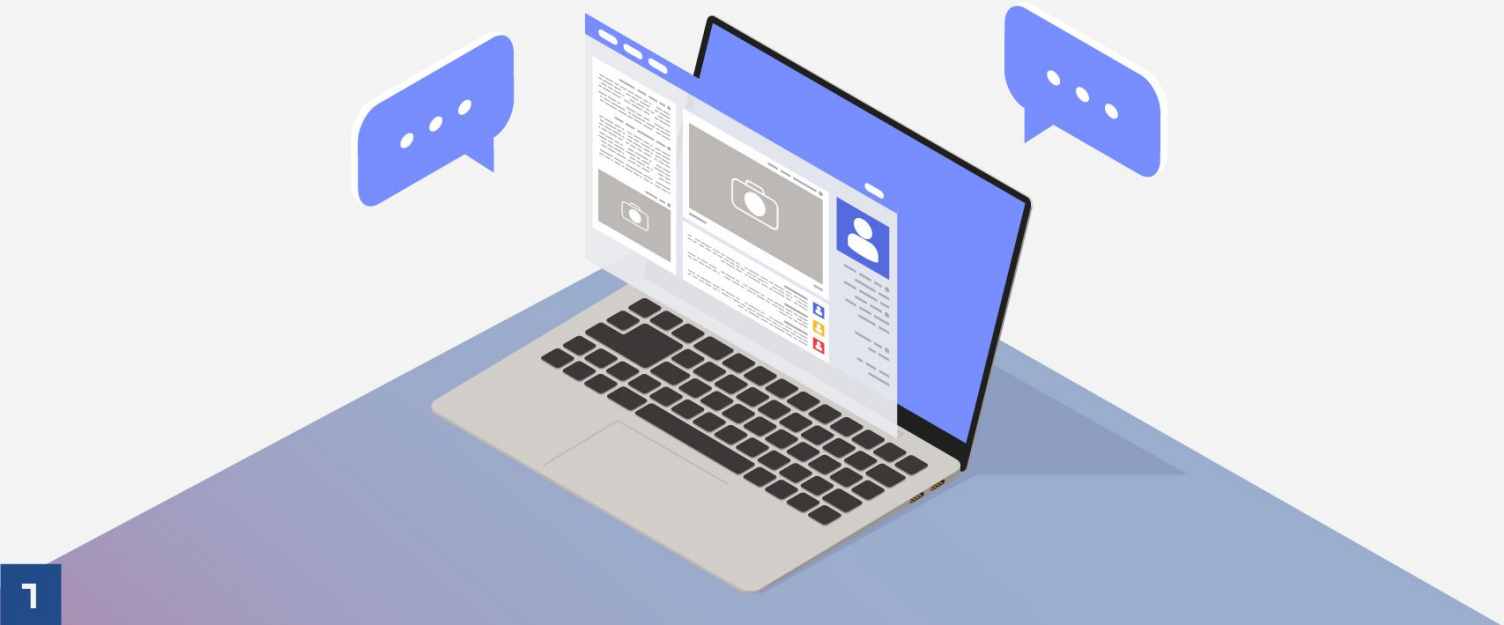

هذه الأولويات الثلاث يجب أن تُدرج في أي خطاب سياسي يَسعى إلى التغيير بدلاً من التركيز فقط على تعديل المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني، التي من الواضح أنها ليست على رأس قائمة مطالب المجتمع.
ومن المهم الإعتراف بالعقبات العديدة التي يُواجهها المتغيرين/ات جندريًا، خاصة عند الإدلاء بأصواتهم/نّ؛ وغالباً ما يتعرّضون/ضن للمضايقة والتمييز لأن هويتهم/نّ الجندرية لا تتطابق مع أوراقهم/نّ الثبوتية.
إن أفراد مجتمع الميم عين هم أعضاء في الأحزاب والحركات السياسية. ولا توجد أي حاجة لإنشاء مجموعة مُنفصلة للأشخاص الكوير. وعلى أعضاء مجتمع الميم عين في هذه الأحزاب العمل على أن يكون الخطاب الإنتخابي للجماعات السياسية تقدمياً وتقاطعياً.
وتم التطرق أيضاً الى أهمية استخدام مصطلحات علميّة واضحة وغير مُثيرة للجدل تُساعد في بلورة خطاب تقدّمي يَحمل مُقاربة حقوقية تَحمي وتُساوي بين جميع الأفراد.

وأخيراً، شدّد الخُبراء على أهمية توسيع المساحات الآمنة وضمان حرية التعبير فيها. إنّ دعم حرية التعبير بجميع أشكالها وحق التصويت بدون قيود يشكّلان أساساً للمشاركة الفعّالة والحرّة والتمثيل المُنصف للنساء والشباب والفئات المهمشة في الحياة السياسة.

التوصيات :

- اعتماد نهج تقاطعي قائم على الحقوق يحمي جميع فئات المجتمع دون استثناء، كمواطنين، متساوين في الحقوق والواجبات.
- اعتماد خطاب سياسي جديد تَقدّمي يضع في سُلّم أولويّاته الإحتياجات الخاصة بالنساء والشباب والفئات المهمشة.
- تسليط الضوء على أنّ مشاركة المرأة الحقيقية في الحياة السياسية في لبنان لا يمكن أن تتحقق إلاّ عند حصولها على كامل حقوقها.
- العمل على حماية حق مجتمع الميم عين في التعبير بحرية عن أنفسهم وحماية حقّهم في التصويت والترشّح للإنتخابات والمشاركة في الحياة السياسية دون تمييز.

المحور الثالث: دور الاعلام في الانتخابات:

أمّا الجلسة الثالثة والأخيرة فقد سلّطت الضوء على الدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام في الإنتخابات النيابية.
إن وسائل الإعلام الرئيسية مُمَوّلة من السياسيين أو رجال الأعمال الذين تربطهم صلة وثيقة بالعائلات السياسية التي تتحكم إلى حدٍّ كبيرٍ في استراتيجياتها التحريرية. بالإضافة إلى ذلك، ترى شبكات التلفزيون والإذاعة في موسم الإنتخابات فرصة للحصول على مزيد من التمويل، وبالتالي، تَمنح مساحة من وقت البثّ للطبقة السياسية الثرية بدلاً من الجماعات السياسية الناشئة التي تسعى إلى التغيير.

أمّا وسائل الإعلام البديلة، فإنها، دون شك، يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في التأثير على تغيير الخطاب السياسي التقليدي على سبيل المثال، نرى أنّ وسائل الإعلام البديلة أكثر إستعداداً لتغطية قصة مجموعة من طالبات المدارس في طرابلس اللواتي واجهن أستاذهن المتحرش، الأمر الذي أجبر العديد من وسائل الإعلام التقليدية على تغطية الموضوع بالرّغم من تردّد هذه الوسائل في تغطية قضايا حقوق الإنسان أو الوقوف ضدّ النظام الأبوي، فقد شعرت بأنها مضطرة إلى السير على خطى وسائل الإعلام البديلة المستقلة وتغطية القصة دعماً لطالبات طرابلس.

كما يمكن لوسائل الإعلام البديلة أن تلعب دوراً رئيسياً في مراقبة إنتهاكات القانون الإنتخابي، مثل إعطاء بثّ تلفزيوني غير متكافئ ومساحة إعلامية غير متساوية للمرشحين.
أضف إلى ذلك، أهمية وسائل التواصل الإجتماعي في ابتكار أدوات جديدة لنشر رسالة معيّنة، وأثبتت أنها فعّالة للغاية في الوصول إلى الأجيال الأصغر سناً والمغتربين.

أخيراً، أكّد الخبراء على أهمية دور وسائل الإعلام في التثقيف الإنتخابي، وإيصال رسائل واضحة للجمهور.

التوصيات

- اتّباع إستراتيجية الضغط على وسائل الإعلام التقليدية مع تسليط الضوء على أي انتهاكات قد يرتكبونها قبل وأثناء وبعد انتهاء العملية الإنتخابية.
- تخصيص مساحة للمجموعات التي تسعى للتغيير لتقديم أفكارها وسياستها وأهدافها.
- زيادة التثقيف الإنتخابي وتسليط الضوء على المُخالفات والعمل على الحدّ منها.
- ابتكار أدوات إبداعية للتواصل مع كافة المواطنين كل بحسب موقعه وسنّه، إلخ.
- الإستمرار في تشجيع اللبنانيين المغتربين على المشاركة في العملية الإنتخابية.

خاتمة:

إن النقاش الذي دار تحت عنوان "الحريات والانتخابات" يشكّل مساحة للحرية والديمقراطية وخطوة تشجّع على ممارسة حق التصويت وإجراء الإنتخابات في موعدها الدستوري حفاظاً على الديمقراطية في لبنان.

إن التوصيات لحماية العملية الإنتخابية الديمقراطية، والتي تضمن مشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة، في التعبير عن رأيهم وممارسة حقهم في التصويت بحرية وتوثيق بعض من مطالب المجموعات الناشئة الحاملة مقاربة حقوقية نسوية تقاطعية تحمي وتساوي بين كافة أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات.

SEEDS
For Legal Initiatives

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

تقرير إجتماع المائدة المستديرة